مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
العدد التاسع – جوان 2018



.OEB Univ. Publish. Co

العلاقات التركية العربية – تاريخ وطموحات–

- Turkish-Arab Relations - History and Ambitions

د. هادية يحياوي، جامعة خنشلة، الجزائر
yahiaouiassoul@gmail.com

تاريخ التسليم:(2018/04/19)، تاريخ التقييم:(2018/05/11)، تاريخ القبول:(2018/06/12)

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى فحص العلاقات العربية التركية باستقصاء الثابت والمتحول منها من خلال طرح إشكال رئيسي يتم فصل حول فكرة جوهرية مفادها تعيير مدى اهتمام تركيا بالدول العربية في إطار صياغة سياستها الخارجية الجديدة عن فضاءات جديدة تخفف من حدة سياسة المحاور والأحلاف التي كرستها سابقا، بأسلوب بحثي توخينا فيه مستويات البحث العلمي: الوصف، التحليل والتفسير استخلصنا نتائج عدة تعتبر الباحثة أهمها أن تركيا لا تكافئ فيما بين شراكتها مع العالم العربي

ومع العلم الغربي، إذ تعتبر الأولى من قبيل الشراكة المفتاح بينما تصنف علاقاتها مع الشريك العربي ضمن سياسة التنويع حيث لم نرصد تحولات جوهرية في محطات العلاقات سواء على الصعيد الجواري الإقليمي أو على الصعيد الدولي.

الكلمات المفتاحية: العلاقات، التركية – العربية.

Abstract :

This paper aims to highlight the turkish-arab relation,especially the changes in this path through the foreign policy based on moving far from the policy of axes followed in the past, In respect of the levels of scientific research: description, analysis and interpretation We have come to several conclusions and perhaps the most important one is that Turkey does not equal between the Arab world and the western one, Where is the partnership with the western world keyword while with the Arab world it's just in order to diversify her markets, we did not observe substantial changes in its relations with its neighbors and the distant Arab coutries.

Keywords: Turkish-Arab Relations **.**

مقدمة:

بانتفاء موجبات الروابط التي حكمت العالم إبان حقبة الثنائية القطبية وبسقوط الاتحاد السوفياتي، أعادت العديد من الدول ومنها تركيا النظر في علاقاتها الإقليمية بحثا عن أطر جديدة للتوازن، فتوسمت في بلدان العالم الإسلامي العربي شريكا استراتيجيا لتقوية مجالاتها الحيوية مستفيدة في ذلك من متاحاتها الجيوبولتيكية والتاريخية الثرية التي تربطها بالشعوب العربية لاسيما تلك التي كانت منضمة إليها قبل فك الارتباط الأرضي للإمبراطورية العثمانية كالجزائر. كما شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم سنة 2002 متغيرا حاسما في رسم توجهات جديدة خطتها تركيا في اختيار شركاء غير تقليديين في ظل ما تعانيه المنطقة الشرق أوسطية من توترات متواصلة أثرت على المصالح الإقليمية التركية باستمرار كالأزمة السورية والأزمة العراقية وتداعياتهما وهي المدعاة التي قضت بخلق دينامية إقليمية إسلامية جديدة تكرس التحرر من التبعية سياسة المحاور.

في هذا الإطار ستشتغل ورقتي البحثية على محاولة فحص الإشكال التالي:" **ما مكانة العالم العربي من الاستراتجيات التي ابتكرتها تركيا في إطار سعيها إلى تنويع شراكاتها الإستراتيجية لعضد مصالحها مع غير شركائها التقليديين–الدول الأوروبية–؟**

القسم الأول: مسح تاريخي للعلاقات التركية العربية

تجاور تركيا العالم العربي في جنوبها من جهته الشرقية عن طريق العراق وسوريا كمنفذ بري وحيد نحو جيوبولتيكا المنطقة، فكان من الطبيعي أن ينتج عن هذا التماس نسيج علاقاتي بين المنطقتين وصفه المؤرخون بالخلافي والفاتر، ومرد ذلك إلى حساسيات لا طالما رسخت عبر التاريخ، لاسيما بعد فك الارتباط الإقليمي بانهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وتلاشي الخلافة الإسلامية الذي أدى إلى فراغ زعماتي إسلامي في المنطقة وبروز صراعات على الحدود بين الدول المتجاورة ونتناول تجليات هذه الأسباب في أهم القضايا الخلافية بين الطرفين وذلك كما ما يلي:

- **الانسجام التركي –الإسرائيلي وانعكاساته**

ألقت الشراكة بين الكيان الصهيوني المحتل للأراضي الفلسطينية والدولة التركية والتي بلغت حد التحالف والتعاون في عهد كمال أتاتورك بظلالها على العلاقات العربية التركية التي تشنجت بشكل كبير وانفصمت لعقود طويلة، لاسيما وأن تركيا كانت من أولى الدول الإسلامية اعترافا بدولة الاحتلال سنة 1949 وتلتها باتفاقية التعاون العسكري الأمني بين الطرفين والممضاة سنة 1996، الأمر الذي زج بالعلاقات التركية العربية في دائرة العداء والتصادم باعتبار الوضع مهددا للأمن العربي القومي، وعزت الدراسات المهتمة بالشأن التركي كالدراسة التي أنجزتها الباحثة اليهودية عفراء بنغيو التوافق الإسرائيلي التركي إلى الدوافع الآتية:

– حاجة تركيا إلى الطرف الإسرائيلي في مجال تحديث قوتها العسكرية والاستخباراتية لفرض هيمنتها في المنطقة، إذ أصبح الكيان الصهيوني أكبر مورد للجيش التركي مما سيسمح أيضا بإعادة رسم موازين القوى في المنطقة.

– نرى في تعميق العلاقات الإسرائيلية التركية ردا على بروز تحالفات إقليمية في المنطقة كإقامة الجمهورية المتحدة بين مصر وسوريا وكذا سقوط النظام الملكي في العراق المساند للرؤى التركية آنذاك.

– كسب تأييد اللوبي اليهودي داخل الكونغرس الأمريكي في مواجهة اللوبي الأرمني للحد من تأثيرهما على استقرار تركيا(كامل، –ب.س.ط–، ص206).

– استبطن انخرط الطرف الإسرائيلي في عملية التعاون هذه من أجل اختراق المنطقة العربية لاسيما المتآخمة لتركيا ونعني تحديدا سوريا والعراق.

- **التفاعل الجيو سياسي الإقليمي**

مثل الوضع الجيو سياسي للمنطقة محل الدراسة منبعا رئيسيا للمحددات الأساسية الموجهة للعلاقات العربية التركية وتطورها عبر مختلف الأحقاب، وتتبدى صور هذا الوضع في مسألة الحدود والموارد والقوة والهوية السياسية لكل وحدة من وحدات المنطقة ويمكننا تفصيلها على الشكل التالي:

1 – طبيعة التفاعل التركي السوري: اصطبغت العلاقات بين البلدين بالتوتر المضطرد وبرواسب تاريخية غير نقية، إذ مثلت قضية إقليم قيليقا*(يضم كل من لواء أسكندرون أضنة ومرسين وتقع هذه المناطق في شمال سوريا) التي تنازلت عنها فرنسا بصفتها دولة منتدبة على سوريا لصالح تركيا التي ضمتها إليها بموجب ما يعرف باتفاقية أنقرة سنة 1921*(معاهدة فرنسية تركية أعادت رسم وتعديل الحدود بين سوريا وتركيا وتم التوقيع عليها في 20.10.1921 .) وأصبح يسمى بإقليم هاتاي، وهذا رغم صدور قرارات عن عصبة الأمم تفيد بملكية سوريا لهذه المنطقة، ولا يزال الإشكال قائما بين تركيا وسوريا إلى غاية اليوم (السرحان، 2013، ص228)، بالإضافة إلى مسألة الأمن المائي للمنطقة والقائم على الاختلاف حول المصادر المائية ومعارضة سوريا لمشروع مياه الأناضول(GAP) القاضي بإنشاء سد ضخم ب 221 سد فرعي على نهر الفرات والذي يقلل من التدفق نحو سوريا بالإضافة ويضاعف متاعبها الزراعية الناجمة أيضا عما يشهده العالم من تغيرات مناخية، فبلغ التأزم ذروته بين الجارتين لاسيما باستمرار تركيا في استخدام قضية المياه كورقة ضغط للتحكم في مآل القضية الكردية برفضها إخضاع نهري الدجلة والفرات لأية اتفاق سياسي قانوني وفق مقتضيات القانون الدولي وهو ما سيعيد حتما حسابات توزيع القوى في المنطقة وهذا على الرغم من أن انتساب نهري الدجلة والفرات عائلة الأنهار الدولية بمجرد سقوط الإمبراطورية العثمانية، مع الإشارة إلى بعض التحسن الطفيف بعد مشروع سد العاصي فيفري 2011 قبيل الثورة.

ساهم موقف سوريا من حزب العمل الكردستاني في قلقلة العلاقات بين الدولتين، إذ تعتبر تركيا هذا التشكيل السياسي تنظيما إرهابيا خطيرا يهدد أمنها واستقرارها، غير أن حدة المشكلة تراخت بعد توقيع معاهدة بين الطرفين –اتفاقية أضنة*(بروتوكول وقعت عليه سوريا وتركيا سنة 1998 في جنوب تركيا يقضي بوقف دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني وغلق مقراته داخلها.)تضمنت في أحد بنودها وقف دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني كليا وطردها لرئيسه عبدالله أوجلان سنة 1998 مما سمح باعتقاله سنة 1999، وهذا بعد أن شعرت سوريا بخطورة الوضع على أمنها الداخلي.

2 – طبيعة التفاعل التركي العراقي: ارتبطت العراق وتركيا بعلاقات تاريخية وطيدة ترجع إلى دخول السلطان سليمان القانوني بغداد سنة 1534 لمحاربة الصفويين (رافد، سبتمبر2014، ص31) وإبقاء بغداد تحت السلطة العثمانية إلى غاية انهيار إمبراطوريتها سنة 1918 بعد الحرب العالمية الأولى، مما سمح باحتكاك بين الدولتين حول بعض المناطق إذ تؤمن تركيا بأحقيتها في ملكية الموصل الذي ضم للعراق سنة 1920 بموجب اتفاقية سان ريمون* ولوزان(1923)، والتي تعتبر الموصل أرضا تركية، وما زاد من أهمية الإشكال هو وقوع كركوك كمنبع نفطي استراتيجي ضمن هذا المنطقة[5] (رافد، سبتمبر2014 ص31) إلى أن عقدت الدولتان معاهدة حسن الجوار سنة 1926 واستعادت العلاقة بينهما عافيتها إلى غاية قيام الثورة في بغداد 1958 وعدم اعتراف تركيا بالنظام الجديد فيها وبروز الصراع حول الموارد المائية نهري الدجلة والفرات ومع ذلك بقيت العلاقات بين مد وجزر فقد أصدرت تركيا في أزمنة لاحقة خريطة وهي خريطة ديميريل(نسبة لرئيس تركيا سليمان ديميريل) لمحاربة حزب العمال الكردستاني في الإقليم التركي العربي ككل، كما كان ممكنا للنفط أن يكون عاملا رابطا بين تركيا والعراق إلا أن تبعية تركيا للنفط الروسي بنسبة 45 بالمائة حال دون ذلك.

– **قضية الأكراد:** يقطن تركيا نصف أكراد العالم وتنتشر الأقليات الكردية بشكل مركز في العراق وسوريا بموجب معاهدة لوزان 24 جويلية1923 التي حولت مشروع قيام دولة كردية مثلما نصت على معاهدة سيفر10 أوت 1920 إلى مجرد حقوق أقليات تتوزع بين 04 دول هي :تركيا، العراق، يران وسوريا (باروت، 2011، ص123)، وهي في تركيا ممثلة سياسيا في حزب العمال الكردستاني المعارض لأنقرة والمطالب بالانفصال عنها والذي يجد دعمه في الدول المجاورة رغم الاتفاقيات التي أبرمتها هذه الدول لشل حركة هذا التنظيم الذي صنفته أنقرة ضمن خانة التنظيمات الإرهابية، وأهمها الاتفاقية التركية السورية سنة 1998 والقاضية بتعهد سوريا بوقف الدعم للأكراد الانفصاليين، إلا أن القضية بقيت بؤرة توتر بين الجيران الثلاث بسبب التوازنات التي ترنو إلي فرضها الأجندات السياسية لكل بلد وطموحاته اتجاه الوضع الإقليمي في المنطقة .

القسم الثاني: المتغيرات المتدخلة في العلاقات التركية العربية

في إطار الحياة السياسية داخل الدولة التركية تتفاعل عدة مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية (السلطات الثلاث، الأحزاب والمجتمع المدني) فتظهر بذلك مقاربة تشبيكية لصناعة القرار على مستويين هما :

1- **المؤسسات الرسمية:** تتوزع الأدوار في صناعة القرار التركي والسياسة الخارجية منه بين السلطات التقليدية الثلاث والمؤسسة العسكرية:

- **المؤسسة التشريعية:** إلى جانب المؤسسة العسكرية تضطلع السلطات الثلاث بدور محوري في مجال السياسة الخارجية حسب الأطر الدستورية السارية فتملك السلطة التشريعية –المجلس الوطني التركي – صلاحية التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولي التي توقعها السلطة التنفيذية كما يقيد المجال العسكري في حالة الحرب أو المشاركة فيها ونسجل هنا دور المجلس في رفض السماح لأمريكا باستخدام الأراضي التركية خلال العدوان على العراق سنة 2003 (خضر، http://eipss-eg.org/، 2018.01.05) ما أكسب تركيا صورة أكثر إيجابية لدى الدول الإسلامية العربية.
- **السلطة التنفيذية:** بالإضافة إلى الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية يضطلع رئيس الوزراء بصلاحيات شاملة في رسم السياسة الخارجية وأحسن مثال على منظر السياسة الخارجية الحديثة في تركيا داود أوغلو والداعي إلى إعادة صياغة العلاقات العربية التركية بمنظور التعاون والتكامل.
- **السلطة القضائية:** بعد الإصلاحات الدستورية لسنة 2010 تم تجريد المؤسسة العسكرية من الحصانة القضائية وإقرار مثولهم أما المحاكم المدني في حالة ارتكاب جرائم مدنية وهو تحجيم واضح لنفوذ المؤسسة العسكرية في الحكم (خضر، http://eipss-eg.org/ تاريخ التصفح:2018.01.05.) وحماية للديمقراطية.
- **المؤسسة العسكرية:** وصفت بالمؤسسة السوبرا دستورية وهي من أعرق المؤسسات في الدولة وشريكا رئيسيا في ممارسة الحكم وذلك عبر قناتها الرئيسية مجلس الأمن القومي الذي أنشأ سنة1961 لتمثل الفاعل الحقيقي للسلطة حيث يتشكل من قواد المجالات السيادية للدولة (الأمن، الاقتصاد والخارجية) وتحت قيادة رئيس الجمهورية (الخليل، http://studies.aljazeera.net/issues/2012/10/201210161110185021m2008، 2017.12.05) ومرسي دعائم النظام الجمهوري مكان النظام السلطاني، وطبقا للدستور التركي تعد المؤسسة العسكرية حامية العلمانية فحملها التاريخ مسؤلية الجفاء الحاصل بين العالم الإسلامي وتركيا، إذ تتألف نواة المؤسسة العسكرية التركية من قيادات شهد لها التاريخ بالانسلاخ من جلد

العالم الإسلامي مبررة ذلك بتسبب العرب والمسلمين في خسارة تركيا وحلفائها من دول المحور للحرب العالمية الثانية (عبد الجليل، على الموقع http://studies.aljazeera.net/issues/2012/10/201210161110185021194.htm تاريخ التصفح 2017.12.05).

2- **المؤسسات غير الرسمية:** ونروم هنا دور الأحزاب والتنظيمات المدنية في تصور العلاقة التركية العربية، فغي ظل ترسيخ ديمقراطي سليم كان للأحزاب التركية دورا فاعلا في تشكيل المشهد السياسي برمته ولعل أهم محطة في هذا الإطار نجد:

- **حزب العدالة والتنمية**

هو حزب العدالة والتنمية والحديث النشأة (14 أوت 2001) والذي استطاع في فترة وجيزة أن يعدل من المسار العام للدولة ضمن دينامية غير صدامية بالنظر إلى تاريخها السياسي وإلى المؤسسات التقليدية التي دأبت على تسيير دفة الحكم داخلها، وفوصف توجهه المعتدل كان لهذا الحزب تأثير محوري في إعادة الاعتبار للعلاقات العربية التركية بإحياء العمق التاريخي والثقافي بين الطرفين.

إلى جانب حزب العدالة والتنمية نجد أحزابا أخرى منها الحزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية التي تعد أقل تأثيرا منه.

- **منظمات المجتمع المدني**

متنوعة لكن أهمها في مجال السياسة الخارجية نجد وكالة التعاون والتنسيق التركية وهي مؤسسة تعاونية وزارية تأسست في 24 جانفي 1992 بعد سقوط الاتحاد السوفياتي حيث سعت تركيا جاهدة إلى الاستجابة الفورية للتغيرات الحاصلة في المنطقة لاسيما مع الدول الناطقة باللغة التركية التي كانت بحاجة قوية إلى إعادة بناء ذاتها وهويتها كما يعتبر هذا منفذا جديدا لتغلغل تركيا مجددا في المنطقة، وبالفعل توسعت هذه المنظمة وامتدت إلى خارج دوائرها الأصلية إلى أن بلغت أمريكا اللاتينية (موقع وكالة التعاون والتنسيق التركية
http://www.tika.gov.tr/ar/page/%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%AA%D9%8A%D9%83%D8%A7-16377 تاريخ التصفح : 2018.01.05).

القسم الثالث: ملامح الإستراتيجية التركية الجديدة اتجاه العالم العربي

إثر انهيار الثنائية القطبية واندثار القوة السوفياتية وما نجم عنه من تغييرات في خارطة القوى العالمية، عمدت تركيا إلى مراجعة سياساتها الخارجية وفق منظور واقعي يأخذ في الحسبان عمق التحولات الحاصلة في المنطقة وبوضع استراتيجيات تستجيب لها.

- **الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية**

بنت تركيا سياستها الخارجية بشكل عام وفق مرتكزات رئيسية رمت من خلالها تحقيق دور إقليمي ريادي وتمحورت مبادئها حول:

1- تنقية علاقاتها الجوارية من الصراعات والتوتر وهو ما اصطلح على تسميته بسياسة تصفير المشكلات، وفق دينامية ديبلوماسية تعمل على إيجاد صيغ تسوية لجميع الخلافات المزمنة مع الدول المجاورة بخصوص الأزمات التي طالت لاسيما تلك المتعلقة بالمياه مع سوريا والعراق بتغليب لغة الحوار والتفاوض .

2- مواجهة الأخطار الأمنية التي تحدق بتركيا باعتبارها دولة إقليمية عن طريق التعاون الاستراتيجي الأمني والسياسي مع مختلف الأطراف، لاسيما مع الأطراف ذات العلاقة مع الأكراد كسوريا والعراق والعمل بمنطق الأمن المشترك للجميع وبموازنة الحرية والأمن (صابر، 2011، ص510).

3- التحول عن الاستقطابات وسياسة المحاور والتوجه نحو موازنة العلاقات مع مختلف القوى العالمية على نفس المسافة بين الشرق والغرب ونسجل في هذا الإطار رفض تركيا لاستخدام أراضيها في العدوان على العراق من قبل أمريكا وهو لم يكن بالأمر الهين على علاقاتها مع أمريكا.

4- الاهتمام بالأزمات الحاصلة في الدوائر الخارجة عن نطاق الجوار المباشر كأزمة لبنان والقوقاز بهدف إثبات تركيا كفاعل إقليمي قوي (سعيدي، 2017، ص475) ذبك من خلال الاضطلاع بدور الوساطة والتحكيم.

5- استخدام القوة الناعمة في استقطاب الشركاء عبر مداخل عدة أهمها: الاقتصاد، الديبلوماسية والثقافة وهو تجسيد لنزع الطابع الأمني عن السياسة الخارجية التركية وابتكار مفهوم جديد مخالف لصراع الحضارات وهو حوار الحضارات[14] (نزار، 2010) بتعزيز التعاون المتبادل بين أسواق المنطقة وأسواق الدول العربية.

- **موجبات الإستراتيجية التركية الجديدة**

دفعت تركيا لإعادة حساباتها اتجاه العالم العربي نتيجة جملة من الأسباب استبطنت عمقين جوهريين أحدهما تاريخي والآخر استراتيجي :

1- موقف الاتحاد الأوروبي من عضويتها

استهلكت تركيا في انتظارها قبول الاتحاد لعضويتها كدولة أوروبية تكلفة زمنية باهضة وكانت النتيجة سلبية، إذ جوبه الطلب بالرفض مرارا رغم استيفائها لأغلب الشروط المطلوبة وهذا رغم عضويتها النشطة في الحلف الأطلسي وعضويتها في المجمع الأوروبي الاقتصادي منذ سنة 1959

وما قدمته من مساندة ودعم للتصورات الغربية في المنطقة، وبرر الاتحاد موقفه من القضية بالمعطى الجغرافي الذي يصنف تركيا بلدا آسيويا وليس أوروبيا (هيكل، 1997، ص177).

2- معطى القيادة السياسية:

أدركت تركيا بدايات الألفين تحولا عميقا في نوعية القيادة السياسية التي اعتلت سدة الحكم وذلك بفوز حزب العدالة والتنمية سنة 2002، وهو صاحب التوجه الإسلامي الحداثي المتمحور حول إعادة صياغة العلاقات الخارجية التركية بمنطق التاريخ والثقافة بغية إحياء المجد العثماني والابتعاد عن سياسة المحاورو الاستقطابات وفق استراتيجية توازن بين الشركاء من الغرب ومن الشرق (البيومي، 2009: 2018.02.15 تاريخ التصفح .http://www.aramnews.com) وبفكر المصالحة مع الذات ومع الشريك الطبيعي الذي تجمع معه عديد الروابط تتوزع على المكونات الهوياتية للمنطقة برمتها، فتركيا في أصلها حاضنة تاريخية للإسلام وللعرب، فساهمت الأيديولوجية السياسية لحزب العدالة والتنمية في تعزيز العلاقة بين الطرفين.

3- موازنة الدور التركي في الصراع العربي الإسرائيلي

انخرطت تركيا بمنظور جديد في القضية الفلسطينية، إذ صاغت معادلة جديدة قاعدتها التعامل مع الأطراف المتنازعة على نفس المسافة دون أن يؤثر ذلك على عمق العلاقات التركية الإسرائيلية، ومن الأدلة على هذا الكثير نذكر منها:

- مواجهة الرئيس التركي أردوغان لشيمون بيريز خلال انعقاد منتدى دافوس 2009 وانسحابه من المنتدى بسبب تصريح هذا الأخير .
- إلغاء مشاركة إسرائيل في ما عرف بمناورات صقر الأناضول التي كانت نظمتها تركيا.
- موقف تركيا من العدوان على غزة ودعمها للمتضررين منه وكذا تنظيمها لقافلة الحرية والتي استشهد خلالها 09 أتراك برصاص الاحتلال.
- احترام تركيا لنتائج الانتخابات التي فاز بها حماس سنة 2005.
- انفتاح قوي على الدول العربية كسوريا التي عرفت العلاقات معها تحولا عميقا بإقامة تعاون عسكري بين البلدين مثل مناورات 2009 وكذا اتفاقية التعاون الإستراتيجي بين البلدين وهي الأولى من نوعها في تاريخ البلدين.

القسم الرابع : العلاقات التركية العربية في الوقت الراهن

تنامت العلاقات العربية التركية بشكل مضطرد من خلال المؤسسات المختلفة كجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي التي جعلت التعاون بين الدول الإسلامية ضمن أولوياتها والتي تعتبر تركيا عضوا نشطا داخلها (الحمش، 2010، ص113)، حيث تفاعلت تركيا مع كل القضايا

العالقة في المنطقة العربية كالقضية الفلسطينية وموجات التحول الديمقراطي التي اجتاحت عديد الدول العربية، ويمكننا أن نجمل صور التعاون وتبادل المصالح فيما يلي:

- **صور التعاون في المجال السياسي:**

- مؤسسة العلاقات فأصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية.
- انضمت تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي وانتخب أكاديمي تركي أمينا عاما لها.
- توسطت تركيا لحل عديد القضايا العربية ومن أهمها الخلاف السوري الإسرائيلي.
- إمضاء عديد الاتفاقات والبروتوكولات واستراتيجيات التعاون سنأتي على أهمها لاحقا
- تساهم تركيا في كل الأنشطة العربية كاستضافتها لقمة التعاون التركي الإفريقي سنة 2008.
- تم إنشاء المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق.
- إلغاء التأشيرة مع دول الجوار سوريا العراق وحتى مع دول خارج الجوار كالأردن وليبيا.

- **صور التعاون في المجال الاقتصادي**

اقتصاديا انتهجت تركيا نهجا براغماتيا نفعيا بمنظور التكامل الإقليمي المنبني على الاستنفاع الأمثل لاسيما في الموارد التي تفتقر إليها والتي يمكن للشريك العربي تلبيتها وأهمها المارد النفطية، فأقيم أول منتدى اقتصادي تركي عربي في مدينة إسطنبول التركية في 5 أيار/ مايو 2005 الذي عُقِد على مدى يومين بمشاركة نحو 600 من رجال الأعمال والمستثمرين العرب والأتراك والأمين العام للجامعة العربية (القدون، على الموقع الالكتروني:http://turkpress.co/node/4917 (2015.12.16).كانطلاقة جيدة لتوسيع فرص الاستثمار في تركيا في إطار تنشيط العلاقات التركية العربية على مختلف الأصعدة والميادين، وأسفر المنتدى عن إصدار بيان يعرب عن تطابق الرؤية بين الطرفين من أجل بناء شرق أوسط آمن وراقي وقد تجسد هذا الانفتاح في عدة اتفاقيات أهمها:

1- الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي:

تعمل الاتفاقية على ضمان تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين تركيا والعالم العربي بغرض خلق أسواق إسلامية وإنتاج الثروات.

2- الاتفاق الإطاري لنظام الأفضلية التجارية بين أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي

تهدف الاتفاقية إلى تنشيط وتعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

3- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار:

تضمن هذه الاتفاقية مزايا خاصة للتبادل التجاري بتخفيض الضرائب الجمركية الرسوم بين الدول الأعضاء، كما رصدنا صور أخرى بينية ومنفردة:

- إنشاء منطقة تبادل حرة في المنطقة الواقعة بين تركيا سوريا العراق ولبنان.

– تفعيل التعاون التركي الخليجي فبلغت الاستثمارات 8 مليار دولار سنة 2009 (نركيزيان، 2015.11.13http://carnegieendowment.org/sada/?fa=42147&lang=a:)

– نمو حجم المبادلات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية لتنتقل من 10٪ سنة 2000 إلى 28٪ سنة 2012 (خورشيد، 2015).

– إقامة مشروعين ضخمين في مجال الطاقة والبنى التحيتة، وهما مشروع الربط الكهربائي السباعي ومشروع شبكات الغاز بين الكتل المحورية في المنطقة :تركيا سوريا العراق مصر ولبنان وحتى ليبيا، إذ سيمسح المشروعين بتمويل المنطقة بالمواد الطاقوية وبتقوية العلاقات بين الدول (الحمش، 2010، ص114)

تعززت العلاقات بين تركيا والجزائر بشكل كبير إذ تم إبرام بروتوكول تعاون المكمل لبروتوكول التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي المبرم في 1983.10.20، وقد فاق حجم التبادل التجاري بين البلدين مبلغ 5 مليارات دولار سنة 2014(سيعدان،، 2015.08.15 على الموقع kdhttp://elmihwar.com/ar/index.php/mobile/%D8%%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/33475.htm،) فأصبحت تركيا ثاني شريك اقتصادي للجزائر خارج الاتحاد الأوروبي بعد الصين ب 200 شركة تركية عاملة بالجزائر سنة 2012 متوزعة على مختلف الأنشطة، كما أسس البلدان لمشروع بناء مصنع للحديد والصلب بمبلغ 300 مليون دولار من إنجاز الشركة التركية توزياليو الذي يوفر 4000 وظيفة عمل للجزائريين والأتراك (بوزيان، 2014.) ويفسر التجاوب الجزائري بالاهتمام بالتجربة التركية.

جدول رقم 01: الاتفاقات العربية التركية.

الدولة	عدد الاتفاقيات	مجالات الاتفاق
مصر	14	مست الاتفاقيات جل مناحي الاقتصاد:الضرائب، التجارة، النقل، السياحة...
الأردن	08	تجاري ضريبي
عمان	06	صناعي تجاري
البحرين	03	تجاري ضريبي
سوريا	03	صناعي تجاري
تونس	02	صناعي تجاري
قطر	02	صناعي
الجزائر	01	صناعي
المغرب	01	تجاري
فلسطين	01	تجاري

الكويت	01	تجاري
الإمارات	01	تجاري

المصدر: من إعداد الباحثة.

اتساقا مع يتضمنه الجدول أعلاه تتصدر مصر قائمة الدول المتعاون اقتصاديا مع تركيا، يقل التعاون مع دول الخليج ودول المغرب العربي، غير أن بيانات الصادرات والواردات بين الطرفين عرفت تصاعدا مهما بين سنتي 1999 و2008 لاسيما مع الجزائر والسعودية.

الخاتمة:

لا يدع التحول في العلاقات العربية التركية بعد الثنائية القطبية مجالا للشك في أن العالم العربي يقدم بديلا استراتيجيا عن شركائها التقليديين وفي مستوى الطموحات المرصودة لاسيما في ظل زخم المقومات التاريخية الثقافية المشتركة بين الأتراك والعرب زمن الخلافة العثمانية، الحافز الرئيسي لإعادة صياغة العلاقات بين الطرفين بصورة إيجابية تسمح باستفادة الطرفين على حد سواء، من ثمة توصلت الورقة البحثية إلى جملة من المستخلصات أهمها:

1. لم تنثن تركيا عن مسعى الشراكة الإستراتيجية مع الغرب رغم عدم النجاح في إحراز عضوية الاتحاد الأوروبي ولا يعد بحث صناع قرارها –حزب العدالة والتنمية–عن شركاء جدد غير تقليديين سوى مسعى ثانوي لتنويع الأسواق الاقتصادية و.الأهم من ذلك البحث عن قواعد جديدة لموازين القوى في المنطقة.

2. لازالت المشكلات الحقيقية العالقة(المياه) بين تركيا وجوارها لم تجد طريقها إلى الحل وهو دليل على أن تركيا تحاول أن تصوغ شراكة بمرجعة ذاتية وفي اتجاه واحد.

3. الاهتمام التركي بالتحالف مع المنطقة العربية عامة والشرق الأوسط خاصة نابع من فراغ قيادي في المنطقة لاسيما بعد احتلال العراق والذي تتوق تركيا لشغله بطرح نموذج فاعل محوري يؤمن بإستراتيجية الحوار والتعايش والتكتل مع جميع الأطراف المتجاورة.

4. التفات تركيا للعالم العربي كشريك قوي ينم عن توجه سيكو سياسي مؤداه نشر عثمنة جديدة بالمصالحة مع الذات ومع المرجعية التاريخية للدولة التركية التي تجد أصولها في هوية الإمبراطورية العثمانية الإسلامية وهذا بتحريك من البنية الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية .

5. تمفصل التفعيل الحقيقي للشراكة التركية العربية حول المدخل الاقتصادي من خلال الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون مما سيسمح حتما بتجسير التفعيل نحو المجتمعات في حد ذاتها ويطور من عملية تصدير صورة جديدة لدى كل طرف اتجاه الطرف الآخر، وهي ضمانة قوية لاستمرار العلاقة على المدى البعيد.

لتعزيز العلاقات التركية العربية نقترح توصيات من شأن النظر في إمكانية تطبيقها أن يعمقها ويحافظ على وتيرتها الإيجابية ونذكر منها:

1. ضرورة تعميق صور المأسسة من خلال بناء تكتلات تركية عربية شكل مجالس تعاون والمنتديات متنوعة المجالات.

2. تفعيل حركة التبادلات العلمية بين النخب التركية والعربية والمراكز البحثية المشتركة التي تشكل أرضية وقاعدة صلبة لتحصيل التثاقف والاحتكاك ما من شأنه أن يذلل عقبات التواصل الثقافي ويوسع من دائرة التقارب على أصعدة جديدة.

3. الالتحام في مواقع المنظمات لدولية كالأمم المتحدة لتشكيل كتلة فاعلة تخدم القضايا المشتركة والإستراتيجية بين الطرفين.

4. تعزيز التعاون الأمني بين تركيا والعرب والذي بقي محتشمان وذلك من خلال تنظيم المناورات وتبادل الخبرات العسكرية في مجال التدريب فمثلا الجزائر وتركيا تتقاربان في القوة العسكرية.

قائمة المراجع:

- إبراهيم أحمد الخليل.(2008)، مصادر صنع القرار في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية بالموصل، الطبعة الأولى.

- فرح صابرالخيارات.(2011)، الإستراتيجية لتركيا وموقع العرب منها، كتاب تركيا والعرب مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط1.

- محمد حسنين هيكل.(1997)، المقالات البيانية، ط1، دار الشروق، القاهرة.

- محمد جمال باروت. (2011)، التكون التاريخي والسياسي الحديث للمشكلات الإثنية السورية –المشكلة الكوردية أنموذجا–، كتاب تركيا والعرب لمجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط1.

- خورشيد دلي.(2015)، أي مستقبل للعلاقات التركية العربية في ظل رئاسة أردوغان، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد157.

- رافد أحمد محمد أمين.(سبتمبر2014)، قراءة في العلاقات العربية التركية والموقف التركي من أزمة احتلال العراق للكويت1991/1990، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ، السنة 6 العدد 23.

–سعيدي السعيد.(جانفي2017)، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية. مجلة المفكر، جامعة بسكرة، العدد 10.

-صايل فلاح مقداد السرحان.(د.ت)، أثر المحددات الجيو سياسية على العلاقات التركية العربية 2011/2002، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد6العدد 2، 2013

- مروان عوني كامل.(د.ت)، الاستراتيجية التركية الجديدة اتجاه المنطقة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد3، السنة3 العدد 12.

- منبر الحمش.(ديسمبر 2010)، وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية التركية، مجلة المستقبل العربي، عدد 382.

- راضية بوزيان.(2014)، العلاقات الجزائرية التركية: مقاربة سوسيولوجية للأبعاد والمحددات والانعكاسات المستقبلية، أشغال الملتقى الدولي حول العلاقات الجزائرية التركية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.02.18.

أحمد سليم البرصان، تركيا استفادت عندما صححت علاقتها مع الشرق الأوسط، على الموقع الإلكتروني:http://www.timeturk.com

محمد ياس خضر، السياسة الخارجية الفواعل والدوائر، المعهد المصري للدراسات، على الموقع: http://eipss-eg.org/ تاريخ التصفح:2018.01.05.

طارق عبد الجليل، الساسة والعسكر في تركيا واقع العلاقة ومآلاتها، مركز الجزيرة للدرسات، 2012.10.16 على الموقع الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/issues/2012/10/2012101611101850 2194.htm تاريخ التصفح 2017.12.05 الوكالة التركية للتعاون

http://www.tika.gov.tr/ar/page/%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%AA%D9%8A%D9%83%D8%A7-16377 تاريخ التصفح : 2018.01.05.

إبراهيم البيومي، الاستراتيجية التركية والعثمانية الجديدة، على الموقع الالكتروني:. http://www.aramnews.com

محمد حسن القدون، المنتديات الاقتصادية التركية العربية-الواقع والطموحات-، ترك بريس على الموقع الالكتروني:http://turkpress.co/node/4917 (2015.12.16).

آرام نركيزيان، التعاون الاقتصادي العربي التركي إلى أين سيصل، مركز الكارنيغي على الموقعhttp://carnegieendowment.org/sada/?fa=42147&lang=ar(2015.11.13)

سمية سيعدان، الجزائر وتركيا تعززان التعاون في المجال الاقتصادي والعلمي، يومية المحور، 2015.08.15 على الموقع الالكتروني:

http://elmihwar.com/ar/index.php/mobile/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/33475.html